

الدرس المائة وستة عشر

خلاصة البحث: اختار المرحوم المحقق الاصفهاني (قدس سره) خلافاً للشيخ الانصاري (قدس سره) في مسألة إذا كان وجوب البقاء على المجهد الثالث شامل على حرمة البقاء على الثاني، قال الشيخ: يلزم التناقض، ولكن المحقق الاصفهاني قال: لا يلزم التناقض، لأنّ وجوب البقاء شامل لحرمة البقاء وأمّا بالنسبة إلى من سبقه

صفحه 437

بالافتاء يعني عندما يقول الثالث: يجب البقاء، يقول الثاني: يحرم البقاء، ويعمل المكلف بـ (يحرم البقاء) فلا يبقى على تقليد الأول.

ملاحظة: ورد في كلمات الفقهاء هل أنّ وجوب البقاء شامل لحرمة البقاء أم لا؟ هذه ملاحظة لا تبحث من باب لزوم التناقض أو عدم لزومه، بل من باب أنّ المكلف لا يمكن أن يأخذ مسألة واحدة من مجتهدين، وهذه قاعدة كافية في باب التقليد أنّ المسألة الواحدة غير قابلة للتقليد، وإن كان نظر المجتهدين مطابق في الفتوى، لماذا؟ لأنّ الحجة تامة على المكلف في تقليد الأول ويكون نظر المجهد الثاني لغواً بالنسبة إليه.

قلنا: أولاً: أنّ مسألة التقليد لها عنوان الوجوب العقلي، حيث المكلف مخير بين أن يكون مقلداً أو محطاً أو مجتهداً، وبالتجهيد تتحقق وظيفتنا وذلك بالعمل على فتوى زيد مثلاً، حينئذ لا مجال للتقليد آخر، أي حينما قلدت زيداً لا يمكن أن أقلد عمراً كذلك في نفس المسألة، نعم يمكن أن يقال تقليد أحدهما لا على التعبيين، ويمكن ذلك في عرض واحد، فعليه جميع ما طرحته في السابق هو أنّ قول المجهد الثالث الذي يقول بوجوب البقاء لا يشمل قول الثاني وهو حرمة البقاء، ومن الطبيعي أن الفتوى قابلة للاستصحاب ولكن دون التقليد.

الأمر الثاني: وذهب بعض الأكابر مثل المرحوم الشيخ الأنصارى والمرحوم السيد الحكيم (قدس سره) في المستمسك حيث قال: عندما يفتى الثالث بوجوب البقاء تكون النتيجة بطلان العدول من الأول إلى الثاني، ولذا قال السيد الحكيم: «تعين الأول» وهذا ما أجبنا عنه وقلنا: إنّ الثالث إذا أفتى بوجوب البقاء نسأل ما هو موضوع «يجب»؟ وهذا إذا كان تقليدك صحيحاً بالنسبة إلى من قال بوجوب البقاء، وهل أنّ تقليد الثاني في نظر الثالث صحيح أم لا؟ لا دخل لها في الموضوع. والشاهد على ذلك لو تركنا الأول والثانى والثالث، وقلنا: إنّ زيداً كان مقلداً لعمرو، وتوفي عمرو، فرجع إلى بكر الذي يفتى بوجوب البقاء، وإذا سألت بكر عن

صفحه 438

عمر ويقول: إنّي لا أعتبر عمرو مجتهداً يعني كان تقليدك باطلأ، هل هذا المقدار من كلام بكر له اعتبار بالنسبة للمكلف أم لا؟ لا اعتبار له، بل نقول: عندما قلد عمرو اعتمد على بينة شرعية أو ما شابه ذلك فتقليده صحيح، نعم إذا ثبت لنفس هذا المقلد خلاف ذلك يختلف المقام، ولكن صحة وعدم صحة تقليد أي من المجتهدين لا ربط له بالمجهد الثالث، فيكون تقليده في ظرفه الخاص

صحيحاً بالنسبة للأول والثاني معاً، وبعد تقليد الثالث الذي يقول: يجب البقاء على الأول أو على الثاني، وهذا خلاف ما ذكره السيد: «الأظهر الثاني» ولا ما ذكره المشهور المتأخر من إذا قال الثالث بالجواز يجب عليه البقاء على الثاني، وإذا قال بالوجوب يجب عليه البقاء على الأول، ولكن نحتمل أن الاتصال معتبر وذلك لأنّ تقلیده انقطع عن الأول ورجع إلى الثاني فال الأولى البقاء على الثاني دون الأول، ونحن لم نجد دليلاً على التعين.

المسألة (15): «المأذون والوكيل عن المجتهد في التصرف في الأوقاف أو الوصايا أو في الأموال... ينعزل بعد موت المجتهد أو المنصوب من قبله لأن نصبه متولياً للوقف أو قيماً عليه، فلا يبعد عدم انعزالة، ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط لتحصيل الإجازة أو النص الجديد للمنصوب من المجتهد الحي».

البحث في بقاء الوكيل أو الوصي على منصبه بعد موت المجتهد، فهل يبقى أو ينعزل، اختار المشهور التفصيل وقالوا: إذا كان المأذون أو الوكيل مع أن النسبة بينهما عموم خصوص مطلق، يعني كل وكيل مأذون وليس كل مأذون بوكيل، فلو أجاز المجتهد الوكيل بالتصرف في مال القاصرين، قيل بعد موته ينعزل من الوكالة، ولذا أقول: إن بعض المراجع كان لا يعطي الإجازة عند العملية الجراحية إن تحدى جسمه لأنّه كان يعتبر تخدير البدن يوجد إشكالاً لوكلاه لأن تخدير الجسم مثل الموت فيسبب بطantan الوكالة وإذا تصرف ما هو وكيل عنه كان غير

صفحة 439

مشروع، ولكن قالوا: إذا نصب المجتهد أحداً على تولي الوقف بعنوان القيم على الصغار لا تزول هذه القيمة بميته.

قال الإمام الراحل (قدس سره) في التحرير: «لا يبعد عدم انعزالة» وقال السيد (قدس سره) في العروة: «لا تقبل توليته وقيمتها على الأظهر».

يقع البحث في القسم الأول في باب الوكالة، وذكروا له عدة أدلة:

الدليل الأول: سيرة العلاء، يعني قامت سيرة العلاء على، إذا وكل شخص شخصاً على بعض الأمور فبموجب الموكيل تبطل وكالة الوكيل.

الدليل الثاني: الإجماع، بل أرسله الشيخ الطوسي (قدس سره) في المبسوط والعلامة (قدس سره) في كتاب القواعد ارسال المسلمين، وأنّ الوكالة تبطل بموت الموكيل.

الدليل الثالث: أنّ الوكالة متوقفة على إذن الموكيل، فإذا مات الموكيل لا أهلية في الإنذن، وعند الدقة في الدليل الثالث يظهر الفرق بين الوكيل والمنصوب، فإنّ الوكيل بمنزلة الموكيل وقائم مقامه فإذا مات الموكيل فلا معنى أن يكون الوكيل بمنزلة الموكيل، إذن الوكالة لا بحث فيها، ولكن المنصوب حيث فرق الفقهاء بينه وبين الوكيل، مثلاً: إذا نصب المجتهد شخصاً بعد موته يبقى حكم النصب قائماً على حاله، نعم قال البعض لا فرق بين الوكيل والمنصوب، فيما ورد في الكتاب (العروة) ببقاء المنصوب على منصبه بعد موته مُنصبه، أشكل عليه المرحوم الخوانساري السيد الخوئي السيد الكلبايكاني السيد أبو الحسن الاصفهاني والمرحوم الحائري (قدس سره) على عدم الفرق بين الوكيل والمنصوب في ارتفاع اذن المجتهد، وقال الإمام الراحل (قدس سره) لا يبعد عدم انعزالة، وعليه الاحتياط والإذن من المجتهد الحي.

وقد استند السيد (قدس سره) في العروة على الإجماع في انزال الوكيل وعدم انزال المنصوب، ولكن هذا الإجماع يقابل مخالفة بعض الأكابر قال صاحب الجواهر (اعلى الله مقامه) في كتاب (الجواهر): «فإن تم اجماعاً فذاك، وإنما كان المتجه ما

ذكرنا» يعني لا فرق بينهما.

ومع ادعاء الاجماع وقيام السيرة على هذا الأمر، كما نرى ذلك في عصر النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وكذا في عصر الإمام علي(عليه السلام) والأئمة (عليهم السلام) عدم الانزال بعد موتهم. وكذا في التاريخ.